تزوج بزواج الكاملة بالاستصحاب اما بالنسبة الى الاول للبينة
في الثاني فاستصحاب مقلوب كان يقال في المكيال الموجود الان
على عهده صلى الله عليه وسلم باستصحاب الحال في الماضي اذ الاصل
موافقة الماضي للحال والاستدلال به خفي حتى قال السبكي انه لم
يقل به الاصحاب الا فيمن اشترى شيئا فادعاه غيره واخذه
بحجة مطلقة فيثبت له الرجوع بالثمن على البائع باستصحاب
الملك الذي ثبت الان فيما قبل ذلك لان البينة لا توجب الملك
وانما تظهره فيجب ان يكون سابقا على اقامتها ويتدرج له لحظة
لطيفة ومن المحتمل انتقال الملك من المشتري الى المدعي ولكنهم
استصحبوا مقلوبا وهو عدم الانتقال منه واعترضه الزركشي
بانهم قالوا في صور كثيرة منها لو قزفه فزنا القاذف سقط الحد
عن القاذف واجيب عن هذه بانهم لم يثبتوا زناه فيما تقدم ولذلك
لم يردوا شهادته السابقة وانما سقطوا الحد للشبهة لاحتمال ان
اقتضاء لقدم السبب والمحدود يتدرأ بشبهات على ان في الصورة
التي ذكرها السبكي وهما مشهودا بعدم الرجوع واعتمده البلقيني
وقال انه الصواب المتجه والمذهب الذي لا يجوز غيره وقد يقال
في الاستصحاب المقلوب ليظهر الاستدلال به لو لم يكن الثابت
اليوم ثابتا امس لكان غير ثابت امس اذ لا واسطة بين
الثبوت وعدمه فيقتضي استصحاب امس الحالي عن الثبوت فيه
بانه الان غير ثابت وليس كذلك لانه مفروض الثبوت الان فدل
ذلك على انه ثابت امس ايضا وقولي استصحابا للاصل الى اخره فيه
حذف الثامن الجواب الذي لا يصح شرطا لان وهو جائز عند البعض
اختيارا لكثرته وعند غيره اضطرارا واختيارا على ندور وقولي
والاصل الى اخره اي والاصل بعد البعثة ان الاشياء التي تنفع حلال
حلال والتي تضر حرام اي حرام قال تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا ذكره

في

في معرض الامتنان ولا يمتن الا بالجائز وقد صلى الله عليه وسلم
لا ضرر ولا ضرار رواه ابن ماجه وغيره زاد الطبراني في الاسلام
ولا حاجة لقول السبكي الا احوالنا فانها من المنافع والظاهر ان الاصل
فيها التحريم لقوله صلى الله عليه وسلم ان دماءكم واموالكم واعراضكم
حرام رواه الشيخان فيخص به عموم الاية السابقة لان تحريمها اغلب
فلا يخرجها عن اصلها وقيل الاصل في الاشياء كلها الحل لان الله تعالى
خلق الموجودات لخلقه ينتفعون بها وقيل التحريم لانها ملك الله
فلا يتصرف فيها الا باذنه اما قبل البعثة فلا حكم يتعلق باحد لانتفاء
لازم حيثيذ من ترتب الثواب والعقاب بقوله تعالى وما كنا معذبين
حتى نبعث رسولا اي ولا مثيبين واستغنى عن ذكر الثواب بذكر
مقابله من العذاب الذي هو اظهر في تحقيق نفي التكليف

ثم الاستدلالات تعارض بين دليلين بين
وكان هذان ذوي عموم او من فان امكن جمع قرا وا
ذلك والا وقفا فان علم موخر فناسخ وان جهل
بانه ذا عام وذا مقابله تخصيصا او بيان فعله
او ان كلا منهما هذا وذا خضوع الامكان كل

ثم للترتيب الذكري اي ثم نقول هذه مباحث الاستدلال اي
طريق الاستدلال بالادلة عند تعارضها اي كيفية ذلك فان
بين اي يظهر تعارض بين دليلين وكان هذان الدليلان ذوي
عموم او خصوص فان امكن جمع بينهما فراوا ذلك فيهما بان يحمل كل
منهما على حال او لوجود مرجح لاحدهما اذ لا يصار الى الترجيح
الا عند تعذر الجمع كما يفهم مما يأتي مثال ذلك الذي في الصحيحين
حديث مسلم الا اخبركم بخير الشهود الذي يأتي بشهادته قبل ان
يسألها وحديثي البخاري خيركم قرني ثم الذين يلونهم الحديث قال
ثم يكون قوم يشهدون قبل ان يستشهدوا وقال في الروح تبعا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)